

Ref

Date

الرقم دمج / ٧٥٩ / ٧ / ١٥٠٢

التاريخ

الموافق ٢٠ / ٥ / ٢٠١٤

الدكتور
عبدالله
الفرحان
رئيس
مجلس
الوزراء

..... معالي
..... سماحة
..... عطوفة

التزاماً بالجدول الزمني لإجراءات إعداد الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية وانسجاماً مع الخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية، تعتزم دائرة الموازنة العامة البدء في إعداد مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2015 ضمن الاطار متوسط المدى (2015-2017)، وذلك بالتزامن مع إعداد مشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2015 .

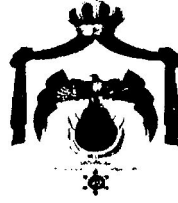
لذا يرجى التكرم بتزويد الدائرة بمشروعات موازنتكم وجداول تشكيلاتكم متضمنة ما يلي :-

أولاً : تقديرات النفقات الجارية للسنوات (2015 - 2017) مع مراعاة ضبط هذا النوع من الانفاق وتحسين كفاءته واقتصاره على النفقات الضرورية لضمان حسن سير العمل وتقديم الخدمات الحكومية للمواطنين.

ثانياً : تقديرات النفقات الرأسمالية للسنوات (2015 - 2017) وفقاً للتوزيع الآتي :-

- النفقات المستمرة .
- النفقات الملتمزم بها وقيد التنفيذ .
- المشاريع الجديدة بحيث تتضمن الكلفة الاجمالية لكل مشروع منها ومدة تنفيذه والانفاق السنوي المتوقع على هذه المشاريع مع ارفاق دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع الكبيرة والمتوسطة (وفقاً لنموذج بطاقة وصف المشروع المعتمد) وذلك بما ينسجم والاولويات الوطنية وفقاً للاجندة الوطنية ووثيقة كلنا الاردن.
- مراعاة توافق المشاريع الرأسمالية المستمرة وقيد التنفيذ والجديدة الممولة من المنحة الخليجية مع المشاريع الرأسمالية التي تم الاتفاق عليها مع الصناديق الخليجية بموجب الاتفاقيات الموقعة.

ثالثاً : اعتماد الارقام التأشيرية لعام 2015 الواردة ضمن قانون الموازنة العامة لعام 2014 كسقف لمشروع موازنة عام 2015 وبحيث لا يتم تجاوزها الا اذا اقتضت المصلحة العامة خلاف ذلك مع ذكر المبررات ، وعلى ان يراعى التوجهات الحكومية الرامية الى ضبط الانفاق العام وترشيده واقتصاره على الحدود الدنيا في ضوء الظروف المالية الصعبة .



Ref

Date

الرقم

التاريخ

الموافق

رابعاً : مراعاة العمل على تبويب النفقات العامة بشقيها الجارية والرأسمالية حسب المحافظات .

خامساً: إبراز البرامج والمشاريع والانشطة التي تعنى بشؤون الطفل والمرأة وتوزيع المخصصات المرصودة لهذه الغاية حسب البرامج .

سادساً: اية تعديلات او تحديثات طرأت على الخطة الاستراتيجية لوزارتكم / دائرتكم / مؤسستكم خلال هذا العام بما في ذلك الرؤيا والرسالة والاهداف الاستراتيجية والبرامج ومؤشرات قياس الاداء والبيانات والمعلومات الاستدلالية الاخرى .

سابعاً: قيام الوزارات والدوائر الحكومية التي بدأت بالعمل على نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS كواجهة عمل واستخدام رئيسي بالسير بالعمليات اللازمة لاعداد مشاريع موازنتها على نظام الـ GFMIS .

ثامناً: اعداد خلاصة لجدول التشكيلات لعام 2015 بحيث تتضمن الاحتياجات والوظائف الشاغرة والوظائف التي يمكن إلغاؤها الى جانب الموظفين المنقولين من والى وزارتكم/دائرتكم/مؤسستكم .

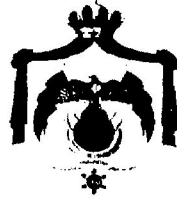
تاسعاً: ارفاق كافة الموافقات اللازمة لنقل الموظفين مع درجاتهم ومخصصاتهم أو بدونها لاخذ ذلك بعين الاعتبار عند اعداد مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2015 .

أرجو معاليكم / سماحتكم / عطوفتكم / التكرم بالايجاز لمن يلزم بتزويد دائرة الموازنة العامة بالبيانات المطلوبة قبل منتصف شهر تموز القادم ، وذلك حتى يتسنى لنا دراستها ومراجعتها تمهيداً لاعداد بلاغ الموازنة العامة للسنة المالية 2015 وتقديمه لمجلس الوزراء مطلع شهر ايلول المقبل .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

د. أميه صلاح طوقان
وزير المالية/الموازنة العامة

نسخة/دولة رئيس الوزراء



Ref

Date

الرقم ح.م.ع ٧٦٠/٧/١٥٠٩

التاريخ

الموافق ٢٠١٤ / ٥ / ٢٠

الوزير
المستشار
المالية

..... معالي
..... سماحة
..... عطوفة

التزاماً بالجدول الزمني لإجراءات إعداد الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية وانسجاماً مع الخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية، تعتزم دائرة الموازنة العامة البدء في إعداد مشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2015 ضمن الاطار متوسط المدى (2015-2017) وإعداد مشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2015، وذلك بالتزامن مع اعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2015 .

لذا يرجى التكرم بتزويد الدائرة بمشروعات موازناتكم وجداول تشكيلاتكم متضمنة ما يلي :-

أولاً : تقديرات الإيرادات للسنوات (2015 – 2017) بحيث تتضمن الإيرادات الذاتية والدعم الحكومي الجاري والرأسمالي والمنح الخارجية وأية إيرادات اخرى .

ثانياً : تقديرات النفقات الجارية للسنوات (2015 – 2017) مع مراعاة ضبط هذا النوع من الانفاق وتحسين كفاءته واقتصاره على النفقات الضرورية لضمان حسن سير العمل وتقديم الخدمات الحكومية للمواطنين.

ثالثاً : تقديرات النفقات الرأسمالية للسنوات (2015 -- 2017) وفقاً للتوزيع الآتي :-
أ) النفقات المستمرة .

ب) النفقات الملتمزم بها وقيد التنفيذ .

ج) المشاريع الجديدة بحيث تتضمن الكلفة الاجمالية لكل مشروع منها ومدة تنفيذه والانفاق السنوي المتوقع على هذه المشاريع مع ارفاق دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع الكبيرة والمتوسطة (وفقاً لنموذج بطاقة وصف المشروع المعتمد)، وذلك بما ينسجم والاولويات الوطنية وفقاً للاجندة الوطنية ووثيقة كلنا الاردن.

د) مراعاة توافق المشاريع الرأسمالية المستمرة وقيد التنفيذ والجديدة الممولة من المنحة الخليجية مع المشاريع الرأسمالية التي تم الاتفاق عليها مع الصناديق الخليجية بموجب الاتفاقيات الموقعة .

رابعاً : تقديرات موازنة التمويل في جانبي المصادر والاستخدامات للسنوات (2015 – 2017) بما في ذلك الفوائض المتوقع تحويلها للخزينة خلال الفترة المذكورة اعلاه .

Ref

Date

الرقم

التاريخ

الموافق

خامساً : اعتماد الارقام التأشيرية لعام 2015 الواردة ضمن قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2014 كسقف لمشروع موازنة عام 2015 وبحيث لا يتم تجاوزها الا اذا اقتضت المصلحة العامة خلاف ذلك مع ذكر المبررات ، وعلى ان يراعى التوجهات الحكومية الرامية الى ضبط الانفاق العام وترشيده واقتصاره على الحدود الدنيا في ضوء الظروف المالية الصعبة .

سادساً : مراعاة العمل على تبويب النفقات بشقيها الجارية والرأسمالية حسب المحافظات .

سابعاً : إبراز البرامج والمشاريع والانشطة التي تعنى بشؤون الطفل والمرأة .

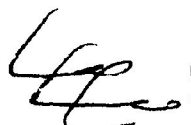
ثامناً : اية تعديلات او تحديثات طرأت على الخطة الاستراتيجية لوزارتكم / دائرتكم / مؤسستكم خلال هذا العام بما في ذلك الرؤيا والرسالة والاهداف الاستراتيجية والبرامج ومؤشرات قياس الاداء .

تاسعاً : إعداد خلاصة لجدول التشكيلات لعام 2015 بحيث تتضمن الاحتياجات والوظائف الشاغرة والوظائف التي يمكن إلغاؤها الى جانب الموظفين المنقولين من والى وزارتكم/دائرتكم/مؤسستكم .

عاشراً : ارفاق كافة الموافقات اللازمة لنقل الموظفين مع درجاتهم ومخصصاتهم أو بدونها لاخذ ذلك بعين الاعتبار عند إعداد مشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2015 .

أرجو معاليكم / سماحتكم / عطوفتكم / التكرم بالايجاز لمن يلزم بتزويد دائرة الموازنة العامة بالبيانات المطلوبة قبل منتصف شهر تموز القادم ، وذلك حتى يتسنى لنا دراستها ومراجعتها تمهيداً لاعداد بلاغ الموازنة العامة للسنة المالية 2015 وتقديمه لمجلس الوزراء مطلع شهر ايلول المقبل .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،


د. أميه صلاح طوقان
وزير المالية/الموازنة العامة

نسخة/بولة رئيس الوزراء